



هيئة الاعتماد وضمان الجودة
THE ACCREDITATION & QUALITY ASSURANCE COMMISSION

الخطة الاستراتيجية

2030 – 2026



السلام
السلام
السلام
السلام





حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

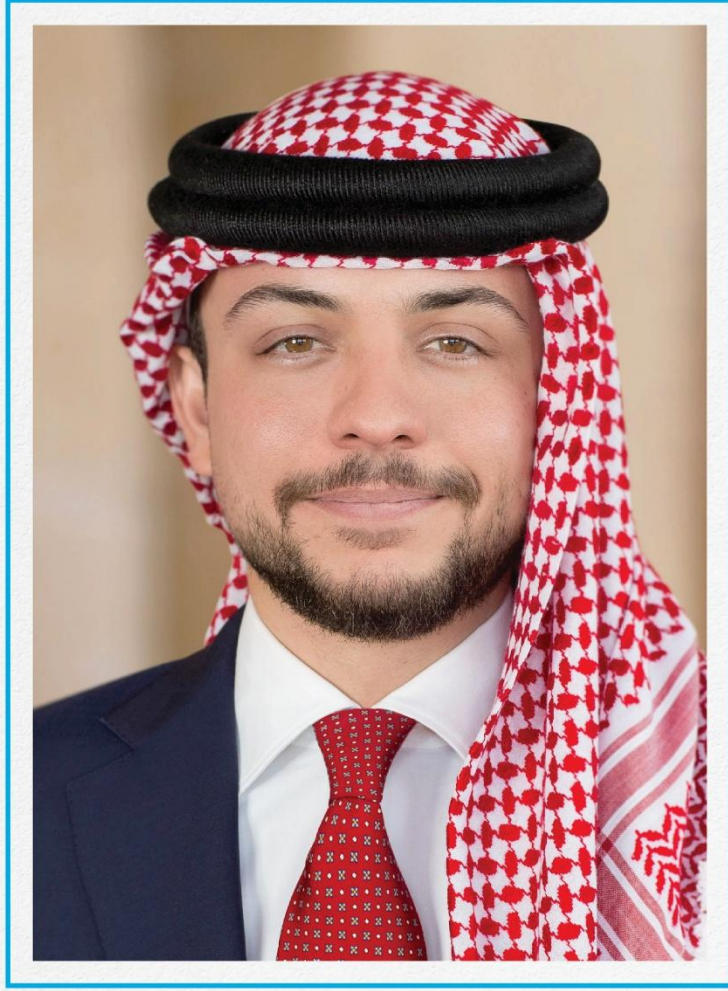
المَلِك عَبْدُ اللَّهِ الثَّانِي ابْنُ الْحُسَيْنِ الْمَعْظَمِ
حفظه الله ورعاه



إن التعليم هو المصدر الحقيقي لازدهار الدولة، ولا بد
من مواصلة تحديثه وتطويره والعمل ليكون التعليم والتدريب
المهني والتقني أولوية في المدارس والمراكز والجامعات،
بهدف سد الفجوة بين مخرجات التعليم وحاجات السوق.

كتاب التكليف السامي لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين
لدولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان
الموافق 15 أيلول 2024 ميلادية





حضرة صاحب السمو الملكي

الإمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

حفظه الله ورعاه



التأكيد على أهمية تعزيز مشاركات الشباب في مجالات التكنولوجيا والتعليم والاقتصاد والسياحة، والتعليم والتدريب المهني والتقني، مؤكداً على أن هذه القطاعات تمثل مفاتيح رئيسية لتعزيز القدرات الوطنية وتوسيع فرص عمل الشباب الأردني.

سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد،
خلال لقائه مع شباب من محافظة المفرق
29 أيار 2025





١	• كلمة رئيس مجلس الهيئة
٢	• نبذة عن الهيئة
٣	• الرؤية، الرسالة والقيم المؤسسية
٤	• التحليل البيئي
٤	✓ أولاً: البيئة الداخلية
٥	✓ ثانياً: البيئة الخارجية
٦	✓ ثالثاً: بيئة المهام
٦	• الخطوة (١): تحديد مكونات البيئة المباشرة
٦	• الخطوة (٢): تحليل تأثير كل عنصر
٧	• الخطوة (٣): تحليل القوى التنافسية الخمسة لبورتر
٨	• الخطوة (٤): تقييم التأثير مقابل القدرة على التحكم
٩	• الخطوة (٥): التوصيات الاستراتيجية
١٠	• الشركاء
١١	• الغايات والأهداف الاستراتيجية
١٥	• كتاب تشكيل لجنة إعداد الخطة الاستراتيجية





في ظل التحولات العالمية المتسارعة وتزامناً مع التوجه الوطني الطموح لتحقيق رؤى التحديث الاقتصادي والسياسي والإداري قامت الهيئة بإعداد خططها الاستراتيجية للأعوام ٢٠٢٦-٢٠٣٠. استجابةً لمتطلبات المرحلة، وارتقاءً بدور الهيئة من جهة رقابية تقليدية إلى شريك استراتيجي فاعل في بناء نظام تعليمي وتربوي مستقبلي، يتسم بالمرونة والاستباقية والقدرة على الابتكار والتطوير المستدام والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي ومن خلال تحليل عميق للسياقات الوطنية والعالمية، صُممت الأهداف الاستراتيجية لتعزيز المرونة المؤسسية، وبناء قدرات استباقية قادرة على التعامل مع التحديات المستقبلية، وتمكين مؤسسات التعليم والتدريب من أداء دورها كمحرك للمعرفة والابتكار، وتعزيز الحوكمة ورفع جودة رأس المال البشري، ليسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار تعزيز كفاءة منظومة التعليم والتدريب في المملكة الأردنية الهاشمية والارتقاء بجودة مخرجاتها، شهدت المرحلة الأخيرة تحولاً مؤسسياً مهماً تمثل في توحيد المرجعيات المعنية بالاعتماد وضمان الجودة، وذلك من خلال اتخاذ قرار استراتيجي هام بدمج هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية مع هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، تحت مسمى "هيئة الاعتماد وضمان الجودة"، وجاري العمل على دمج وحدة جودة التعليم والمساءلة في وزارة التربية والتعليم ومديريات الاعتراف والمعادلة والمؤسسات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع هيئة الاعتماد وضمان الجودة كمرحلة ثانية، مما يعزز من فعالية الإشراف والمراقبة على مؤسسات التعليم والتدريب. وذلك لبناء إطار وطني متكامل يضمن فاعلية الإشراف والمراقبة على جودة التعليم والتدريب بمختلف أنواعه ومستوياته، ويعزز الحوكمة المؤسسية، ويرفع كفاءة الأداء التنظيمي، بما يحد من الازدواجية، ويعزز الاتساق في السياسات والمعايير، ويضمن موثوقية المخرجات التعليمية والتدريبية.

وتستند رؤية الهيئة إلى إعادة تعريف مفهوم ضمان الجودة ليرتقي بمستوى التميز المؤسسي الشامل نحو التنافسية العالمية، بشكل لا يقتصر على الامتثال للمعايير فحسب، بل يسعى إلى ترسيخ ثقافة التحسين المستمر والإبداع، كما تتمحور رسالة الهيئة حول قيادة التحول نحو بيئات تعليمية وتدريبية ذكية توظف التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في عملياتها، لتقديم خدمات ذات جودة عالية إلى أصحاب العلاقة، وفي هذا الإطار تعمل الهيئة على تمكين مؤسسات التعليم والتدريب عبر توظيف أدوات التحول الرقمي؛ بما يعزز دورها كمؤسسات تعليمية وتدريبية فاعلة لنشر المعرفة والابتكار.

تعكس هذه الإستراتيجية التزاماً وطنياً راسخاً وطموحاً مشتركاً مع مؤسسات التعليم والتدريب لتشكّل الركيزة الجوهرية لتحقيق النهضة الشاملة وبناء مجتمع منتج واقتصاد وطني تنافسي ومستدام، واستناداً إلى ذلك تؤكد الهيئة مركزية الشراكة مع جميع أصحاب العلاقة، وتدعو إلى الانخراط الفاعل في هذه المرحلة التحولية لتطوير التعليم والتدريب، بما يفضي إلى مخرجات نوعية قادرة على القيادة والابتكار، وتسهم بفاعلية في تعزيز مكانة الأردن وازدهاره.

والله ولي التوفيق

الأستاذ الدكتور ظافر يوسف الصرايرة

رئيس هيئة الاعتماد وضمان الجودة



تُعد هيئة الاعتماد وضمان الجودة الوطنية المستقلة المختصة بتنظيم واعتماد وضمان جودة التعليم والتدريب في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد جاءت نشأتها استجابةً للتوسع المتسارع في هذا القطاع من حيث عدد المؤسسات والبرامج؛ الأمر الذي تطلب تشكيل أطر تنظيمية ورقابية فاعلة لضمان جودة المخرجات التعليمية والتدريبية.

وقد تولّى مهام الاعتماد وضمان الجودة في مراحل سابقة كلٌّ من مجلس التعليم العالي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)، ثم مجلس الاعتماد في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٧)، حيث جرى خلالها إعداد وإقرار معايير الاعتماد العام والخاص، بما أسهم في ضبط جودة التعليم والارتقاء به.

وانسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية، صدر قانون اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٧، الذي أنشئت بموجبه هيئة مستقلة ذات استقلال مالي وإداري لتحل محل مجلس الاعتماد، كما صدر قانون تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية رقم (٩) لسنة ٢٠١٩ الذي بموجبه أنشئت هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية لتتولى مهام الاعتماد وضمان الجودة في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، إلى جانب إقرار نظام الإطار الوطني للمؤهلات لتنظيم وتصنيف المؤهلات وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

أدى تعدد الجهات وتداخل الصلاحيات إلى تشتت المرجعيات وازدواجية الجهود في منظومة الاعتماد وضمان الجودة، ولتوحيد المرجعية وتعزيز الحوكمة وتحقيق التكامل بين مسارات التعليم والتدريب المختلفة، صدر قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ المعدل لقانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية، والذي نص على تعديل تسمية هيئة اعتماد ومؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها لتصبح "هيئة الاعتماد وضمان الجودة"، كما نص على انقضاء هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية وتؤول كافة حقوقها وموجوداتها إلى "هيئة الاعتماد وضمان الجودة" التي تتحمل الالتزامات المترتبة عليها وتُعد الخلف القانوني والواقعي لها، لتتولى جميع الصلاحيات المنصوص عليها في قانون تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية بما يرسخ مرجعية وطنية شاملة للاعتماد وضمان الجودة، ويعزز مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل والتنمية الوطنية.

وتضطلع الهيئة بدور وطني محوري في ترسيخ منظومة متكاملة لاعتماد وضمان جودة التعليم، من خلال تطوير وتطبيق معايير وطنية مرجعية للاعتماد المؤسسي والبرامجي، وتعزيز كفاءة مخرجات العملية التعليمية ومواءمتها مع متطلبات التنمية المستدامة وسوق العمل. كما تتولى الهيئة إدارة وتفعيل الإطار الوطني للمؤهلات بما يضمن تكامل المسارات التعليمية وشفافيتها، وتصنيف برامج التعليم العالي وفق معايير موضوعية داعمة للتنافسية والتميز. وتعمل الهيئة على دعم صنع القرار القائم على الأدلة عبر إجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة، إضافة إلى تنظيم عمليات الاعتراف بالمؤسسات التعليمية غير الأردنية ومعادلة الشهادات والمؤهلات الصادرة عنها، وتعزيز الشراكة مع القطاعات الاقتصادية ومجالس المهارات القطاعية بما يكفل حماية المصلحة الوطنية وضمان جودة المؤهلات التعليمية والتدريبية.



الرؤية

هيئة وطنية كفؤة ورائدة تقود مؤسسات التعليم والتدريب نحو التنافسية العالمية.

الرسالة

ادارة عمليات ضمان جودة التعليم والتدريب في جميع مستوياته من خلال تطبيق معايير اعتماد وطنية تتواءم مع أفضل الممارسات ومعايير الاعتماد العالمية، بما يدعم تميز أداء مؤسسات التعليم والتدريب، ويعزز بناء شراكات استراتيجية فاعلة، ويحقق الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ويسهم في خدمة أهداف التنمية المستدامة.

القيم المؤسسية

- النزاهة والشفافية • الإبداع والابتكار • المسؤولية المجتمعية
- التميز والاحترافية • التنافسية • العمل الجماعي والتشاركية



أولاً: البيئة الداخلية

نقاط القوة	نقاط الضعف
- ارتباط الهيئة مباشرة بدولة رئيس الوزراء. - تطبيق معايير دقيقة لضمان جودة المخرجات التعليمية عبر جميع المستويات (التعليمية والتدريبية). - توفر موارد بشرية مؤهلة في الاعتماد وضمان جودة التعليم والتدريب. - وجود مجلس يضم عدد من الكفاءات الوطنية كخبراء لقيادة الهيئة وتعزيز فاعلية الحوكمة المؤسسية. - التنسيق والاتصال الفعّال مع الشركاء. - تمتلك الهيئة قاعدة بيانات وطنية عن المؤسسات التعليمية تعزز كفاءة اتخاذ القرار. - تعد الهيئة المرجعية الوحيدة المختصة لاعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم والتدريب. - امتلاك الهيئة صلاحيات قانونية واسعة تشمل اعتماد وتصنيف المؤسسات التعليمية والتدريبية مما يعزز من امتثال هذه المؤسسات. - وجود هيكل تنظيمي حديث ومرن يواكب مستجدات عملية إعادة الهيكلة.	- محدودية التكامل والاندماج بين عناصر الثقافة المؤسسية بشكل يؤدي الى تنفيذ مهامها وتقديم خدماتها. - محدودية الموارد المالية والتي تقيد قدرة الهيئة في التوسع والابتكار المؤسسي والتحول الرقمي. - محدودية الجاهزية المؤسسية للتحول الرقمي. - محدودية القدرات المؤسسية في توظيف مهارات الذكاء الاصطناعي في اعمال الهيئة. - محدودية البنية التحتية الداعمة لإدارة المعرفة والابداع والابتكار والتغيير. - ضعف جاهزية الموارد البشرية على التكيف والاندماج مع التغيير الوظيفي والمؤسسي الجديد.

ثانياً: البيئة الخارجية

الفرص	التحديات
• التعليم والتدريب المستند على الجدارات (المهارات، الاتجاهات، القابليات، المعارف) لمؤامة المخرجات التعليمية مع احتياجات سوق العمل. • وجود شراكات مع هيئات اعتماد وضمان جودة اقليمية وعالمية تمكننا من تحقيق رؤيتنا لنكون مركز اقليمي معتمد للاعتماد ولضمان الجودة. • توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تقييم المؤسسات التعليمية والتدريبية. (الحاجة لتطوير أنظمة تقييم رقمية وربطها مع الأداء الفعلي للخريجين لرفع كفاءة الاعتماد) • سياسات وطنية وعالمية داعمة لتجويد التعليم والتدريب وتفعيل ادوات الاعتماد والتحفيز المؤسسي. • توفر انظمة عالمية وداعمة لعملية ضبط المخرجات التعليمية (التعلم والتدريب المبني على الجدارات, CBT, CBL) في إطار الاستفادة من نظام ادارة التعلم LMS • وجود منصات رقمية وطنية وعالمية تختص بمجالات التعليم والتعلم والتدريب. • التوجه العالمي نحو ادماج التكنولوجيا والتقنيات الرقمية في الصناعات والخدمات الامر الذي ينعكس على زيادة الطلب على التعليم والتدريب. • الارادة السياسية العليا الضامنة لنجاح عمليات التحديث الاقتصادي والسياسي والاداري حيث تشكل هذه الرؤى مرجعية اساسية لدور الهيئة. • الاستفادة من نتائج المقارنات المرجعية والممارسات الفضلى العالمية وانعكاسها على اعمال الهيئة. • الاستثمار في السمعة الايجابية للهيئة كجهة محايدة رقابية وتنظيمية على المؤسسات التعليمية والتدريبية.	• عدم المؤامة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل. • ضعف الثقافة الفردية والمجتمعية نحو التوجه الى التعليم والتدريب. • تدويل Internationalization التعليم والتدريب في اعداد خريجين يمتلكون المؤهلات والكفاءات المتواءمة مع متطلبات الاسواق الاقليمية والعالمية. • عدم وجود دراسات علمية كافية تقيس مدى توفر الجدارات المرتبطة باحتياجات سوق العمل. • ارتفاع فجوة توقعات اصحاب العلاقة. • تزايد عدد مؤسسات التعليم والتدريب والذي يخضع لعمليات الاعتماد وضمان الجودة.

ثالثاً: بيئة المهام

■ الخطوة (١): تحديد مكونات البيئة المباشرة

الفئة	الجهات الممثلة
المتعاملين	المؤسسات التعليمية والتدريبية، الطلبة، المجتمع
الموردون	الجهات الحكومية الممولة، الكوادر الأكاديمية والخبراء والشركات
المنافسون	لا توجد منافسة مباشرة، لكن هناك مقارنات مع الهيئات العالمية مثل: Accreditation Board for Engineering and Technology Association to Advance Collegiate Schools of Business Foundation for International Business Administration Accreditation
الجهات التنظيمية	رئاسة الوزراء، وزارة التعليم العالي، هيئة الخدمة والإدارة العامة، ديوان المحاسبة
الشركاء الاستراتيجيون	الاتحاد الأوروبي، اليونسكو، هيئات الاعتماد الدولية القطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها.

■ الخطوة (2): تحليل تأثير كل عنصر

العنصر	التأثيرات الإيجابية	التأثيرات السلبية	الاتجاهات الحالية
المتعاملين	وجود تعاون متزايد في تنفيذ الزيارات والتقييم، ورغبة العديد من المؤسسات التعليمية والتدريبية في تحسين تصنيفها الأكاديمي.	مقاومة بعض المؤسسات التعليمية والتدريبية لملاحظات الاعتماد، خصوصاً إذا ترتب عليها قرارات مؤسسية أو إدارية.	تنامي التوجه نحو التحول الرقمي في التعليم وضبط الجودة، مما يتطلب تطوير أدوات تقييم رقمية متقدمة.
الموردون	استمرار الدعم الحكومي ولو بشكل محدود، وإمكانية التعاون مع جهات دولية أو إقليمية.	عدم القدرة على التعامل مع موردين مؤهلين لتقديم خدمات ذات قيمة مضافة.	التحول نحو الموردين الرقميين (Digital Vendors) وتحسين معايير الحوكمة في العلاقة مع الموردين.
المنافسون	توفر نماذج مرجعية عالمية (مثل: AACSB، ABET، ISO21001) يمكن الاستفادة منها في تطوير معايير الهيئة.	صعوبة مواكبة المعايير المحلية مع المعايير العالمية، خاصة في ظل الفروقات الهيكلية.	توجه متزايد نحو الاعتماد الدولي من قبل المؤسسات التعليمية والتدريبية، ما يحتم على الهيئة تطوير نموذج محلي منافس ومعترف به.
الجهات الرقابية	الرقابة تحفز على الالتزام بالإجراءات وتعزيز الشفافية.	كثرة المتطلبات الإدارية والتقارير، مما يستهلك وقتاً وجهداً إدارياً كبيراً.	تشديد الرقابة على استخدام الموارد العامة، مما يستدعي وجود أنظمة رقابة داخلية متقدمة وشفافة.

■ الخطوة (3): تحليل القوى التنافسية الخمسة لبورتر (Porter's Five Forces)

القوة التنافسية	التقييم الحالي	التحليل الدقيق (الوضع الحالي)	العائد الاستراتيجي المقترح
قوة الموردين	متوسطة	تعتمد الهيئة على التمويل الحكومي، وخبراء محليين (مقيمين، مدربين، مطوري أنظمة). محدودية البدائل وغياب المنافسة بينهم تمنحهم بعض القوة، لكن تبعية التمويل تقلل هذه القوة.	تنويع قاعدة الموردين، وبناء شراكات مع جهات دولية، وتعزيز بناء الكفاءات الداخلية لتقليل الاعتماد على الموردين الخارجيين.
قوة المتعاملين (المؤسسات التعليمية والتدريبية)	مرتفعة	المؤسسات التعليمية والتدريبية تعتبر الطرف الرئيسي المستفيد، وهي تطالب بتسهيلات أوضح، نماذج تقييم أكثر مرونة، ودقة وشفافية في الإجراءات.	تعزيز التواصل والشراكة مع المؤسسات التعليمية والتدريبية، وإشراكها في تطوير المعايير، وتحسين تجربة الاعتماد لتقليل مقاومة التغيير وزيادة الرضا.
تهديد دخول منافسين جدد	منخفض	الهيئة جهة رسمية معترف بها من الدولة، ويتمتع بقوة تشريعية وتنظيمية تجعل من الصعب على جهات أخرى دخول السوق محلياً. ومع ذلك، قد يظهر منافسون عبر مشاريع دولية أو جهات تقييم مستقلة.	المحافظة على المصداقية والحياد المؤسسي، وتحديث النموذج الوطني ليبقى مواكباً للممارسات العالمية وينافس البدائل الدولية.
دخول المنتجات البديلة	متوسطة	بعض المؤسسات التعليمية والتدريبية، خصوصاً الدولية أو الخاصة، تتوجه لاعتماد برامجها من جهات عالمية (ABET, AACSB, FIBAA)، والتي قد توفر سرعة أعلى أو مرونة أكبر.	تشجيع المؤسسات التعليمية والتدريبية للحصول على اعتمادات دولية من جهات عالمية كـ (ABET, AACSB, FIBAA)، وبما يعزز الميزة التنافسية والريادة وضمان المواءمة مع النموذج الأردني ويكرّس مكانته بوصفه الخيار المفضل لمؤسسات التعليم والتدريب على المستوى الوطني.
شدة المنافسة القائمة	منخفضة – لكنها متزايدة	لا توجد منافسة محلية مباشرة، لكن المؤسسات التعليمية والتدريبية تقارن خدمات الهيئة من حيث الكفاءة والاحترافية مع نظيراتها الدولية، ما يخلق ضغطاً غير مباشر.	تبني أفضل الممارسات العالمية، وتقديم خدمات اعتماد رقمية وشفافة، وتعزيز مكانة الهيئة كمركز وطني مرجعي في ضمان الجودة.
قوة الحكومة والسياسات الحكومية	مرتفعة جداً	تدعم الهيئة سياسياً وتُعدها الذراع التنظيمي الرسمي لضبط جودة التعليم والتدريب.	تعزيز العلاقة مع الحكومة كشريك استراتيجي من خلال تقديم تقارير أثر واضحة تُبرز مساهمة الهيئة في تحسين جودة التعليم والتنسيق مع الحكومة لدمج معايير الاعتماد الوطني مع السياسات التعليمية الوطنية وخطط التطوير (مثل رؤية الدولة أو الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي).
نموذج التميز في منظومة التعليم (الاستباقية والمرونة والابتكار) MEES+ PAI	مرتفعة	يسهم في تعزيز قدرة الهيئة على التميز وتحقيق نتائج ذات أثر مستدام ضمن بيئة ديناميكية ومتغيرة.	تقديم خدمات جديدة (مثل مؤشرات تقييم ذكية، اعتماد مرّن، تقارير مرنية) وسرعة الاستجابة للتعليم الرقمي وأنماط التعلم الحديثة والقدرة على قيادة مشهد الجودة في التعليم وبناء صورة مؤسسية رائدة ومُلهمة.

■ الخطوة (4): تقييم التأثير مقابل القدرة على التحكم

الجهة	مدى التأثير	القدرة على التحكم	خطة التعامل
المؤسسات التعليمية والتدريبية	عالي	التواصل المستمر، التوعية	تعزيز الشراكة من خلال اشراكها في تحديث المعايير، وتقديم الدعم الفني والاستشارات وبناء علاقات ترتقي في جودة التعليم والتدريب .
رئاسة الوزراء	عالي	التنسيق الدوري	توسيع قنوات التنسيق المؤسسي مع رئاسة الوزراء بما ينسجم مع السياسات الوطنية ويدعم صورة الهيئة كمؤسسة وطنية مستقلة ومؤثرة.
الجهات الدولية/ هيئات الاعتماد العالمية	متوسط	تمثل مرجعية ومعايير دولية بديلة أو مكملة، المؤسسات التعليمية والتدريبية تُفضل الاعتماد الدولي	توثيق التعاون الفني مع هيئات الاعتماد الدولية وتكييف النموذج الوطني وفق المعايير الدولية لضمان التنافسية والموائمة
الموارد البشرية	عالي	الأداء المؤسسي يعتمد على الكفاءات البشرية	تطوير كفاءة راس المال الفكري من خلال التدريب المستمر والتحفيز وتمكين الموظفين كعنصر محوري في الاداء المؤسسي.
المجتمع الأكاديمي.	متوسط	قد يؤثر في ثقة المؤسسات التعليمية والتدريبية بقرارات الهيئة	تعزيز الشفافية في القرارات والتقارير، واعتماد سياسة تواصل إعلامي نشط لتعزيز الثقة والمصادقية من خلال لجان متخصصة.
الجهات المانحة / الشركاء	متوسط	تمكّن الهيئة من تنفيذ مشاريع التطوير والجودة والاعتماد والتحول الرقمي .	تنمية الشراكات المؤسسية وتنويع مصادر الدعم المالي والفني، بما يعزز قدرة الهيئة على تنفيذ برامج تطويرية مستدامة.

■ الخطوة (5): التوصيات الاستراتيجية

المجال	التوصية الاستراتيجية	المحفز المرتبط بها	اولوية التنفيذ	الاثـر الاستراتيجي	SDGs
تطوير نموذج الاعتماد الوطني	تحديث نموذج الاعتماد ليتواءم مع المعايير الدولية (مثل ABET، AACSB، ISO 21001) دون التفريط بالخصوصية الوطنية، وتضمنه مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس، ومؤشرات رقمية ذات طابع تفاعلي.	الريادة + التنافسية	مرتفعة	عالي	٤ التعليم الجيد. ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
التحول الرقمي الكامل	تطوير منصة رقمية موحدة متكاملة لإدارة عمليات الاعتماد والرقابة والمتابعة، تتضمن أدوات تحليل ذكية وتكامل مع قواعد البيانات الوطنية، بما يتيح تحليلاً استباقياً وتحسين جودة اتخاذ القرار.	الابتكار + الاستباقية	مرتفعة	متوسط	١٦ مؤسسات فعالة وشاملة ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
بناء شراكات استراتيجية ذكية	توقيع اتفاقيات تعاون مع منظمات دولية (مثل اليونسكو، البنك الدولي، ENQA) لنقل المعرفة وتنفيذ مشاريع تطوير مؤسسي وبناء القدرات.	الريادة + التنافسية	متوسطة	متوسط	١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. ٤ التعليم الجيد.
تعزيز مرونة السياسات والإجراءات	تطوير آليات اعتماد مرنة تتناسب مع أنماط التعليم الجديدة (مثل: التعليم الإلكتروني، التعليم المدمج، البرامج قصيرة المدى)، مع مراعاة احتياجات المؤسسات التعليمية والتدريبية المختلفة.	المرونة	متوسطة	متوسط	١٠ الحد من أوجه عدم المساواة. ٤ التعليم الجيد.
إشراك المؤسسات التعليمية والتدريبية بفعالية	إنشاء مجالس متخصصة في قطاعات العمل الرئيسية في الهيئة وفق احكام القانون .	التنافسية + المشاركة	متوسطة	متوسط	١٦ مؤسسات فعالة. ٤ التعليم الجيد.
تنمية رأس المال الفكري	سعى الهيئة إلى تعظيم رأس مالها الفكري بمكوناته الثلاثة: البشري، والهيكلية، والعلائقية، من خلال استقطاب الكفاءات المؤهلة وتمكين الموجود منها وتصميم مسارات مهنية مرتبطه بمسارات تدريبية تحدد الكفايات المطلوبة وفق عملية تحديد احتياجات تدريبية دقيقة .	الابتكار + الريادة	عالية	عالي	٨ العمل اللائق والنمو الاقتصادي
التوسع في مصادر التمويل	تطوير "وحدة الدعم و التمويل الخارجي" لاستقطاب منح ومساعدات دولية لدعم خطط الهيئة.	الاستباقية + الاستدامة	عالية	متوسط	١٧ عقد الشراكات.
تعزيز ثقة المؤسسات التعليمية والتدريبية والرأي العام	بناء مستويات عالية من ثقة المؤسسات التعليمية والتدريبية قائمة على الشفافية والنزاهة في قرارات وتقارير الهيئة، واعتماد سياسة تواصل نشط مع المؤسسات الاعلامية.	الريادة + التنافسية	متوسطة	متوسط	١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
تبني نهج التقييم الذاتي المؤسسي المستمر	تطبيق تقييم ذاتي دوري داخلي باستخدام نماذج التميز (مثل EFQM)، لقياس نضج العمليات المؤسسية وتحديد فرص التحسين قبل التقييمات الخارجية.	الاستباقية + الابتكار	متوسطة	متوسط	٤ التعليم الجيد. + ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
الحوكمة الرشيدة	تطبيق مبادئ وممارسات الحوكمة الرشيدة	الاستباقية + المرونة	عالية	متوسط	١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

انطلاقًا من التزام الهيئة بأن تحقيق رؤيتها وأهدافها الاستراتيجية لا يمكن أن يتم بمعزل عن محيطها المؤسسي، فإن الشراكات الاستراتيجية تُعد ركيزة أساسية لتعزيز فاعلية الأداء وتحقيق التكامل في الأدوار، وتوسيع نطاق الأثر التنموي المستدام. وتؤمن الهيئة بأن بناء علاقات شراكة فاعلة مع الجهات ذات العلاقة محليًا وإقليميًا ودوليًا يُسهم في دعم التميز، ونقل المعرفة، وتبني أفضل الممارسات، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية.

وفي هذا الإطار، تحرص الهيئة على رسم إطار واضح في بناء العلاقة مع الشركاء بما يضمن المنفعة المتبادلة ويُقدّم قيمة مضافة لجميع الأطراف. كما تولي الهيئة أهمية خاصة لتبادل المعرفة المؤسسية، بما يُسهم في نشر مفاهيم الجودة والإبداع والابتكار.

وتلتزم الهيئة بتعزيز العمل التشاركي المنهجي مع شركائها، بما يسهم في تطوير الخدمات، وفق أسس واضحة من الشفافية في اختيار الشركاء وتقييمهم. كما تحرص الهيئة على ترسيخ مفهوم الاستدامة في جميع أنشطة الشراكة، بما يضمن استمرارية الاعمال وتعظيم القيمة المضافة طويلة الأمد للمنظومة التعليمية والتدريبية.



الغاية الأولى: ضمان جودة التعليم العام	
التركيز الاستراتيجي: تحسين مخرجات التعليم المدرسي من خلال تقييم الأداء وتعزيز المساءلة المؤسسية استناداً إلى مؤشرات الأداء.	
الأهداف الاستراتيجية	
G1	إعداد المعايير الوطنية للاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية وتطبيقها.
G2	مراقبة الأداء التعليمي على مستوى الخطط التربوية والمعلمين والمدارس والطلاب لضمان تحسين نواتج ومخرجات التعلم للمؤسسات التعليمية.
G3	نشر ثقافة ضمان جودة التعليم ورفع كفاءة المعلمين والاداريين والقيادات التربوية في مديريات التعليم وضباط ارتباط الجودة فيما يتعلق بالاعتماد وضمان الجودة بما يضمن بيئة مدرسية آمنة وحفاظة
G4	تدعيم منظومة التقويم والمتابعة والتقييم الذاتي في المدارس (SSR) بما يساهم في الوقوف بشكل دقيق على مستويات ضمان الجودة الحقيقية، وضمان عدالة التعلم وتكافؤ الفرص بين مختلف مناطق المملكة.
G5	تصميم وتطبيق نظام رقمي موحد لإعداد ومتابعة تقارير التقييم الأكاديمي في جميع المؤسسات التعليمية المعتمدة، بما يضمن توحيد الإجراءات ورفع كفاءة عمليات التقييم وتعزيز مبدأ الشفافية.
الوحدات التنظيمية المسؤولة أو المنفذة (سيتم دمجها لاحقاً من وزارة التربية والتعليم)	
وحدة جودة التعليم والمساءلة (مقترح استحداث جديد)	

الغاية الثانية: ضمان جودة التعليم والتدريب	
التركيز الاستراتيجي: رفع مستوى مؤسسات وبرامج التعليم والتدريب بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل الوطني والمهارات المستقبلية.	
الأهداف الاستراتيجية	
G1	تطوير وتطبيق معايير اعتماد وطنية لمؤسسات التعليم والتدريب وبرامجها، بما ينسجم مع أنماط التعليم الحديثة، ويوائم متطلبات سوق العمل والمهارات المستقبلية.
G2	مواءمة جميع البرامج المهنية والتقنية مع المهارات المستقبلية ومتطلبات سوق العمل الوطني، لضمان الاستفادة من جاهزية الخريجين للانخراط في الاقتصاد الوطني.
G3	اعتماد جميع مؤسسات التعليم والتدريب العاملة في المملكة وبرامجها وفقاً للمعايير المطورة، بما يعزز مستوى الكفاءة الأكاديمية ويضمن مواءمة المخرجات مع متطلبات سوق العمل.
G4	نشر وتعزيز ثقافة التعليم والتدريب وضمان الجودة.
G5	بناء قدرات مؤسسية وفردية متميزة ضمن منظومة حوكمة تنظيمية لمؤسسات التعليم والتدريب.
الوحدات التنظيمية المسؤولة أو المنفذة	
- مديرية اعتماد مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني - مديرية ضمان جودة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني. - وحدة مجالس المهارات القطاعية.	

الغاية الثالثة: اعتماد وضمان جودة التعليم العالي	
التركيز الاستراتيجي: اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي وبرامجها وفق وفق معايير وطنية تتماشى مع المعايير الدولية، بما يحقق الكفاءة والمواءمة مع متطلبات التنمي المستدامة.	
الأهداف الاستراتيجية	
G1	تطوير معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي بما يتوافق مع المرجعيات والمعايير الدولية
G2	تدريب جميع أعضاء فرق التقييم والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي على المعايير الجديدة، بما يضمن توحيد الفهم وتحقيق جودة وحيادية عمليات الاعتماد.
G3	اعتماد جميع مؤسسات التعليم العالي العاملة في المملكة وبرامجها وفقاً للمعايير المطورة، بهدف رفع مستوى الكفاءة الأكاديمية وضمان مواءمة المخرجات مع سوق العمل.
G4	تصميم وتطبيق نظام رقمي موحد لإعداد ومتابعة تقارير التقييم الأكاديمي في جميع الجامعات المعتمدة بهدف توحيد الإجراءات وتحسين كفاءة التقييم وضمان الشفافية.
الوحدات التنظيمية المسؤولة أو المنفذة	
- مديرية اعتماد الجامعات. - مديرية ضمان الجودة والتصنيفات. - مديرية اعتماد الكليات الجامعية والمتوسطة.	

الغاية الرابعة: تحقيق التكامل للإطار الوطني الاردني للمؤهلات ضمن منظومة التعليم والتدريب	
التركيز الاستراتيجي: بناء منظومة مؤهلات وطنية متكاملة وشفافة، تسهم في تعزيز مواءمة المؤهلات مع احتياجات سوق العمل، وتدعم الانتقال المرن بين مسارات التعليم والتدريب، وترسيخ الاعتراف الرسمي بالمؤهلات داخل المملكة وخارجها.	
الأهداف الاستراتيجية	
G1	إدراج جميع مؤسسات التعليم والتدريب المؤهلة في الإطار الوطني.
G2	تسكين واسناد جميع المؤهلات الجديدة والفعالة ضمن مستويات الإطار الوطني.
G3	تطوير واصفات مستويات الإطار الوطني ومحاذاتها مع الاطر الدولية.
G4	تطبيق الاعتراف بالتعلم المسبق والتعلم غير النظامي لجميع المؤهلات ذات العلاقة.
G5	تصميم وتطبيق نظام رقمي موحد لعمليات الإطار الوطني للمؤهلات.
G6	تنفيذ برامج توعوية وتدريبية حول الإطار الوطني لمؤسسات التعليم والتدريب.
الوحدات التنظيمية المسؤولة أو المنفذة	
مديرية الإطار الوطني للمؤهلات	

الغاية الخامسة: إدارة عمليات أدوات تقييم مخرجات التعليم العالي	
التركيز الاستراتيجي: تطوير وتطبيق أدوات التقييم لرفع جودة مخرجات التعليم العالي وربط نتائجها بمؤشرات الأداء الأكاديمي والمؤسسي، بما يعزز فعالية البرامج ويرتقي بمستوى الخريجين.	
الأهداف الاستراتيجية	
G1	تطوير منظومة وطنية مقننة وشاملة لتقييم مخرجات مؤسسات التعليم العالي.
G2	ربط نتائج تقييم مخرجات مؤسسات التعليم العالي بمؤشرات أداء الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة البرمجية والمؤسسية.
G3	تمكين مؤسسات التعليم العالي من توظيف نتائج تقييم مخرجاتها لتحسين الأداء الأكاديمي والبرامجي.
G4	حوكمة عمليات تقييم مخرجات مؤسسات التعليم العالي.
الوحدات التنظيمية المسؤولة أو المنفذة	
■ المركز الوطني للاختبارات	

الغاية السادسة: ضمان موثوقية الاعتراف بالمؤسسات التعليمية ومعادلة الشهادات	
التركيز الاستراتيجي: ضمان موثوقية الشهادات والمؤهلات من خلال إجراءات معادلة وتصديق شفافة وفعالة.	
الأهداف الاستراتيجية	
G1	تطوير وتطبيق إطار وطني موحد للاعتراف بالمؤسسات التعليمية ومعادلة وتصديق الشهادات.
G2	رقمنة جميع إجراءات الاعتراف بالمؤسسات التعليمية ومعادلة وتصديق الشهادات.
G3	تقليص متوسط مدة إنجاز معاملات الاعتراف بالمؤسسات التعليمية والمعادلة والتصديق.
G4	رفع مستوى رضا المستفيدين عن خدمات معاملات الاعتراف بالمؤسسات التعليمية والمعادلة وتصديق الشهادات.
الوحدات التنظيمية المسؤولة أو المنفذة (سيتم دمجها لاحقاً من وزارة التعليم العالي)	
■ مديرية الاعتراف والمعادلة	

الغاية السابعة: الاستخدام الأمثل لاستدامة الموارد المؤسسية وتطبيق منظومة الحوكمة والتحول الرقمي بكفاءة وفاعلية	
التركيز الاستراتيجي: تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المؤسسية، وتعزيز التحول الرقمي، وتطبيق منظومة الحوكمة والرقابة المهنية، بهدف رفع جودة الأداء وضمان استدامة تقديم الخدمات	
الأهداف الاستراتيجية	
G1	استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة، والاحتفاظ بالمواهب، وتطوير قدراتها، وتحفيزها، بما يعزز فاعلية أداء الهيئة، ويدعم تحقيق رؤيتها وأهدافها الاستراتيجية، ويكفل استدامة تميزها المؤسسي.
G2	ضمان حوكمة إدارة الموارد المالية، بما يعزز الاستدامة المالية للهيئة ويدعم تنفيذ برامجها الاستراتيجية
G3	تحقيق إدارة فعالة ومستدامة للموارد والممتلكات المؤسسية، عبر تعظيم كفاءتها وجودتها التشغيلية، بما يسهم في دعم استمرارية الأعمال وتحقيق رؤية الهيئة وأهدافها الاستراتيجية.
G4	إعداد وتنفيذ خطة متكاملة للخدمات الحكومية الرقمية، تتضمن تطبيق المعايير والممارسات الفضلى، وتوظيف الحلول الرقمية والتقنيات الحديثة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
G5	ضمان تطبيق منظومة حوكمة متكاملة تستند إلى المعايير الوطنية وأسس الرقابة الداخلية.
الوحدات التنظيمية المسؤولة أو المنفذة	
- مديرية الشؤون المالية والإدارية. - مديرية تكنولوجيا المعلومات. - مديرية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي - وحدة الشؤون القانونية. - وحدة الرقابة الداخلية.	

الغاية الثامنة: ترسيخ ثقافة الجودة، والابتكار، والتميز المؤسسي، وبناء شراكات استراتيجية فاعلة ومستدامة.	
التركيز الاستراتيجي: تعزيز مكانة الهيئة كبيت خبرة وطني في مجال الجودة، من خلال شراكات استراتيجية فاعلة، وتكامل مؤسسي داخلي وخارجي، ونشر ثقافة التميز والتحسين المستمر في التعليم والتدريب.	
الأهداف الاستراتيجية	
G1	ترسيخ ثقافة الجودة والتميز، وتعزيز الثقافة المؤسسية القائمة على القيم والممارسات الفضلى.
G2	توفير بيئة مؤسسية ممكنة ومحفزة وداعمة للأفكار الإبداعية والابتكار.
G3	عقد شراكات استراتيجية فاعلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
الوحدات التنظيمية المسؤولة أو المنفذة	
- وحدة مكتب الرئيس. - مديرية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي. - وحدة الاتصال والاعلام. - امانة سر المجلس.	